



مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمات السيولة: حالة الجزائر The contribution of electronic payment methods in reducing liquidity crises: Algeria case

قصاص شريفة*

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

arwa1298@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/04/22

تاريخ القبول: 2023/04/13

تاريخ الإرسال: 2023/02/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المساهمة الفعالة التي يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن تؤديها استجابة لتحقيق الاستقرار المالي والحد من أزمات السيولة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، من خلال الآثار الإيجابية والمساهمات المتنوعة في تحقيق الأهداف التنموية، إذ أصبح وجود وسائل الدفع الإلكتروني أمراً ضروريا خاصة في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي. وقد توصلت هذه الدراسة أنه لوسائل الدفع الإلكتروني مساهمة فعالة في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية وفي مقدمتها أزمات السيولة. لكن بالنسبة للجزائر مازالت الجهود المبذولة ضئيلة وغير مشجعة للاستفادة الحقيقية من هذه المساهمة الإيجابية، نتيجة لغياب الثقة والثقافة لدى أغلب فئات المجتمع ونقص الترويج لمثل هذه الخدمات، مما يعني ضرورة بذل المزيد من الجهود لمواجهة هذه التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي ونشر المزيد من الوعي لدى أفراد المجتمع ومؤسساته بأهمية هذا النوع من وسائل الدفع الإلكتروني في تلبية احتياجاتهم بأسهل الطرق وتوفير المزيد من الخيارات.

الكلمات المفتاحية: أزمات السيولة؛ وسائل الدفع الإلكتروني؛ مساهمة؛ آثار؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to shed light on the effective contribution that electronic payment methods can make in response to achieving financial stability and reducing liquidity crises that the Algerian economy suffers from, through positive effects and various contributions to achieving development goals, as the presence of electronic payment methods has become a necessity. Especially in light of the shift towards the digital economy. This study concluded that electronic payment methods have an effective contribution to facing many economic challenges, foremost of which are liquidity crises. However, with regard to Algeria, the efforts exerted are still few and not encouraging to truly benefit from this positive contribution. As a result of the lack of confidence and culture among most segments of society and the lack of promotion of such services, which means that more efforts must be made to meet these challenges faced by the banking sector and to spread more awareness among members of society and its institutions of the importance of this type of electronic payment means in meeting their needs. The easiest way and provide more options.

Key Words: Liquidity crises; electronic payment methods; contribution; effects; Algeria.

JEL Classification: E42

*مرسل المقال: قصاص شريفة (arwa1298@yahoo.fr)



المقدمة:

ان استحداث وسائل الدفع الإلكترونية يعد فرصة ملائمة لتسوية متطلبات المعاملات التجارية والمالية بين المتعاملين الاقتصاديين، وهذه الوسائل لها تأثير في حل المشاكل المصرفية وخاصة أزمة نقص السيولة. لقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة أزمة سيولة حادة، لم تكن وليدة اللحظة بل لأكثر من عشر سنوات ماضية، بالرغم من أنها كانت ظرفية ولم تستمر على مدار السنة، حيث كانت تزداد مع اقتراب المناسبات الاجتماعية كالعطل الصيفية والدخول المدرسي، أو المناسبات الدينية كشهر رمضان، واقتراب عيد الأضحى وما تتطلبه هذه المناسبات من استعمال أوفر للسيولة، وسرعان ما تزول هذه الأزمة مع نقص الطلب على السيولة وعودة الاستقرار مجددا. أما ما عاشته خلال سنة 2020 وتزامنا مع انتشار فيروس كورونا وما ترتب عنه من تعطل للنشاط الاقتصادي، وظهور أزمة سيولة نقدية حادة على مستوى الوكالات البنكية ومراكز البريد، واستمرت على عكس المألوف فأصبح تحويل الودائع إلى نقود ورقية أو سحب الراتب يتطلب الوقوف طويلا في طوابير الانتظار ولعدة أيام لسحبها أو حتى سحب جزء منها، لكن انتشار واستعمال وسائل الدفع الإلكتروني قد تقلل من حدة أزمات السيولة.

إشكالية الدراسة: مما سبق تتجلى إشكالية الدراسة فيما يلي: **ما هو دور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذا التساؤل يمكن وضع الفرضيات التالية :

- تمتلك الجزائر وسائل دفع الكتروني حديثة ومتنوعة؛
 - أزمات السيولة التي عرفتها الجزائر ظرفية وعابرة؛
 - لوسائل الدفع الإلكتروني دور مهم في التقليل من أزمات السيولة.
- أهداف الدراسة:** يسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إبراز أهمية وسائل الدفع الإلكتروني وضرورة الاهتمام بها وتطويرها؛
 - معرفة الدور الفعال الذي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة.
- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في التعرف على وسائل الدفع الإلكتروني ومزاياها وعيوبها والدور المهم الذي تلعبه هذه الوسائل في الحد من أزمات السيولة.

المنهج المتبع: نظرا لطبيعة هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إتباع المنهج الوصفي لوصف ظاهرة أزمات السيولة ووسائل الدفع الإلكتروني والعلاقة بينهما، بالإضافة المنهج التحليلي والذي تم من خلاله تحليل تطور عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر، وذلك من أجل وصف الظاهرة وتحليلها للوصول إلى أسبابها واستخلاص النتائج والحلول المقترحة للخروج من هذه الظاهرة.



I. وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث عن عصرة القطاع المالي والبنكي، بمعنى إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الأنشطة المالية والبنكية، أي عصرة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية، فالجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، خاصة في التقنيات الحديثة للدفع

1. واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر

أهم المحطات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني:

- 1.1. إطلاق أول بطاقة بنكية: تم إطلاق التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1989، حيث طرح بنك القرض الشعبي البلدي الجزائري أول بطاقة سحب من الموزعات الآلية للنقود، وتلته فيما بعد بقية البنوك العمومية الأخرى، (للبنوك، 2005-2006، صفحة 198) ولكنها لم تعرف النجاح لعدة عوامل أهمها:
 - غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، ويفضل التعامل نقداً؛
 - ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني نظراً لعدم الثقة والجهل بهذه التقنيات؛
 - تعدد المخاطر المرتبطة بعمليات الدفع الإلكتروني، وكذا عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم العمليات الإلكترونية؛
 - ارتفاع تكاليف تركيب وصيانة الآلات والتجهيزات الإلكترونية بالنسبة للبنوك.

2.1. إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM: تم إنشاء هذه الشركة سنة 1995 من طرف جمعية البنوك والمؤسسات المالية بمبادرة ثمانية بنوك جزائرية وهي، CNEP, CPA, BNA, BEA, BDL, BADR, ALBARAKA, CNMA مهمتها الرئيسية إنشاء وتطوير وتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، تقوم بعملية إصدار وتشخيص البيانات المتعلقة بالشبكات والبطاقات البنكية، وكذا ضمان مواكبة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية (بصيري، أكتوبر 2011، p. 62)

3.1. إنشاء شبكة النقد الآلي ونظام النقد الآلي ما بين البنوك: تم إطلاق تشغيل نظام النقد الآلي ما بين البنوك في سنة 2002، وتقوم شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك بتأمين وظيفة ما بين البنوك l'interbancaire، التي تعني التعاون بين البنوك الذي يسمح بضمان قبول وسائل الدفع الصادرة من قبلها وتبادل هذه الوسائل في أحسن الظروف الخاصة بالأمان، السرعة وأقل التكاليف، وذلك لكل التعاملات الخاصة بعمليات السحب أو الدفع التي تتم على شبكة النقد الآلي، وبالنسبة لكافة حاملي البطاقات البنكية للبنوك المنخرطة في هذه الشبكة، والتي تسمى بطاقات ما بين البنوك CIB، حيث تسمح شبكة النقد الآلي بتسوية عمليات السحب والدفع الإلكتروني ما بين البنوك المنتمين لهذه الشبكة، من خلال مختلف الأجهزة التكنولوجية والمتمثلة في الخادم le serveur، الموزعات الآلية للنقود DAB، الشبايك الآلية للبنوك GAB، وكذا خائيات



خدمة الدفع الإلكتروني TPE المتواجدة على مستوى البنوك، المؤسسات المالية والمحلات التجارية. (محمد، 2016-2017، صفحة 119)

4.1. إنشاء نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل والمقاصة الإلكترونية: تم إنشاء هذين النظامين سنة 2006 في إطار تحديث أنظمة الدفع، ويعتبران نظامين آمنين وفعالين وشفافين للدفع بين البنوك يستجيبان للمعايير العالمية المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع.

5.1. إنشاء مجمع الفائدة الاقتصادية للصيرفة الإلكترونية الجزائر **GIE monétique dz**: تم إنشاء هذا المجمع سنة 2014، بمهمة رئيسية هي إنشاء نظام دفع إلكتروني وطني ما بين البنوك التجارية مع إشراك بريد الجزائر، وكذا تنمية الصيرفة الإلكترونية وتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

6.1. إطلاق نظام الدفع عبر الأنترنت: بدأ نظام الدفع عبر الأنترنت في الجزائر رسميا في أكتوبر 2016، ويمكن هذا النظام حاملي البطاقات ما بين البنوك CIB وكذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر (التي تم إطلاقها فيما بعد) من دفع قيمة الفواتير وكذا الخدمات عبر الأنترنت على المواقع الإلكترونية المعتمدة.

7.1. إطلاق البطاقة الذهبية لبريد الجزائر: تم إطلاق البطاقة الذهبية لبريد الجزائر في ديسمبر 2016، وهي بطاقة تمكن من إجراء عمليات السحب والدفع الإلكتروني، كما نشير أيضا إلى الجهود التي بذلها بريد الجزائر في مجال الدفع الإلكتروني، حيث عرف إصلاحات عميقة في هذا المجال، كما قام بطرح عدة خدمات إلكترونية، لاسيما خدمة بريدي نات baridinet، وهو عبارة عن مكتب بريدي افتراضي عبر موقع مؤسسة الجزائر، الذي يتيح جملة من الخدمات أهمها الدفع عبر الأنترنت، التحويل الإلكتروني من حساب لحساب آخر عبر خدمة بريدي وab baridiweb، وكذا الاطلاع على الرصيد عبر تطبيق بريدي موب baridimob. (فتيحة، جوان 2018، صفحة 193)

2. تطور عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر

لقد سعت السلطات النقدية إلى توسيع عمليات الدفع الإلكتروني وتعميم ذلك على كل القطاعات في جميع ربوع الوطن، حيث قامت بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها، فقد تم توزيع أجهزة الصراف الآلي على الأماكن العمومية الأكثر حركة ونشاطا وصولا إلى المناطق الأقل حركة، وبعدها تم وضع نهائيات الدفع لتقليل التعامل بالنقد الورقي، بالإضافة إلى تفعيل خدمة الدفع عبر الأنترنت في مجموعة من القطاعات.

1.2. تطور عدد الصراف الآلي وعمليات السحب منه:

يعتبر الصراف الآلي شكل من أشكال وسائط الدفع الإلكتروني، حيث يمكن للمتعامل من سحب أمواله في أي وقت ومن أي مكان، وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021.



الجدول رقم 01: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	إلى أفريل 2022
عدد الصراف الآلي حيز الخدمة	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3191

المصدر: <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm/> بتاريخ: 2022/06/01 على الساعة: 21:05

من خلال الجدول يتبين أن هناك زيادة مستمرة في عدد أجهزة الصراف الآلي حيز الخدمة، حيث قدر سنة 2016 بـ 1370 صراف، ليصل سنة 2017 إلى 1443 صراف آلي، بينما في سنة 2018 كان هناك تراجع طفيف قدر بـ 1441 صراف، أما سنة 2019 فقدت شهدت ارتفاعا في عدد أجهزة الصراف الآلي حيث قدر بـ 1621، أما سنة 2020 فقد شهدت قفزة نوعية في عدد أجهزة الصراف الآلي حيث قدر بـ 3030 صراف، وهذا الارتفاع راجع إلى الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني خاصة في ظل الوضعية الوبائية التي شهدتها البلاد، ثم زيادة طفيفة قدرت بـ 3035 صراف سنة 2021 واستمر هذا العدد في الارتفاع ليلبلغ 3191 صراف آلي في أفريل 2022، وهذا دليل على انتشار ثقافة النقد الآلي واستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في جميع المعاملات المصرفية.

2.2. تطور عمليات الدفع عن بعد:

يمكن معرفة تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معاملات تجارية	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135
هاتف	388	5677	871	6292	11350	72164
نقل	51	2467	6439	8342	4845	8372
تامين	391	12414	29722	38806	85676	120841
كهرباء وماء	0	0	1455	2432	86395	155640
خدمة إدارية	0	0	0	5056	213175	457726
خدمات	0	0	0	0	235	13486
بيع البضائع	7366	10784	176982	202480	4593960	7821346
العدد الاجمالي للمعاملات		4				
المبلغ الإجمالي (دج)	15009	26799	332592	503870	5423727	1117647
	842.02	3423.40	583.28	361.61	074.8	5535.68

المصدر: <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-internet/> بتاريخ 2022-6-1



من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن عمليات الدفع عبر الانترنت تتزايد من سنة إلى أخرى، حيث عرفت ارتفاعا مستمرا منذ 2016، حيث بلغ عدد العمليات 7366 عملية، ليستمر هذا العدد في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة لتبلغ 202480 عملية سنة 2019، حيث عرفت عمليات الدفع من سنة 2016 إلى غاية 2019 إقبالا محتشما، بينما عرف عدد العمليات في سنة 2020 قفزة نوعية وبلغ ما يقارب 46 مليون عملية، أي بزيادة تفوق 21 مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وهذا راجع لإجراءات الحجر الصحي التي تم فرضت، أين اتخذ المواطن الجزائري الدفع عن طريق الانترنت وسيلة بديلة للنقد الورقي تفاديا للاختلاط والاحتكاك لتجنب العدوى بفيروس كورونا، واستمرت العمليات في الارتفاع لتبلغ سنة 2021 ما يقارب 78 مليون عملية، واحتل قطاع الاتصالات الحصة الأكبر من حيث عدد المعاملات يليه قطاع الكهرباء، ليتفوق عليه قطاع الخدمات سنة 2021.

كما عرف المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر هو أيضا ارتفاعا مستمرا منذ دخول هذه العمليات حيز الخدمة سنة 2016، حيث بلغ أكثر من 15 مليون دينار جزائري في تلك السنة، واستمر في الارتفاع في السنوات الموالية ليبلغ ما يقارب 504 مليون دينار جزائري سنة 2019، ليعرف بعدها قفزة نوعية ويبلغ حوالي 542 مليار دينار جزائري سنة 2020 وهذا راجع لإجراءات الحجر الصحي التي فرضتها الدولة، ليستمر في الارتفاع ويبلغ حوالي 1118 مليار دينار جزائري سنة 2021.

3. أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها

تعتبر السيولة شريان الحياة للأنشطة التي تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات وخاصة البنوك، ونقصها يعتبر من المسائل أو المشاكل المعقدة التي تواجه الاقتصاد الوطني.

3.1. أهمية السيولة بالنسبة للبريد والبنوك التجارية

قد يخسر مركز البريد أو البنك عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، وقد يحتفظ البنك أو المركز البريدي بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، وإن فقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في انعدام ثقة السلطات الرقابية والمودعين، ولا تمكن البنك من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح، ولهذا فإن السيولة بصفة عامة تمثل عنصر الأمان والحماية، وتبعد عن خطر عدم الدفع، ومن ثم الإفلاس بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، أيضا توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمارات الأفضل، وتعتبر مؤشر إيجابي لدى البنوك، حيث يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وغيرهم من أصحاب الحقوق، وبالتالي تعزيز الثقة في البنك، وتجنبه هو والمؤسسات المالية البحث عن مصادر تمويل عالية الكلفة، وتمكنهم من مواجهة الأزمات عند وقوعها.

3.2. أهمية السيولة النقدية للأفراد

للسيولة النقدية أهمية كبيرة للأفراد، وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أهمها أنها وسيلة للتبادل، وأداة لدفع المعاملات العاجلة، وتزداد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص ومحدودية التعامل



بالشيكات بين الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الإلكتروني والمتمثلة في البطاقات المصرفية وبطاقة البريد. (شايب، ديسمبر 2018)

3.3. أهمية السيولة النقدية للمتعاملين الاقتصاديين:

لا تقل السيولة النقدية أهمية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين عنها بالنسبة للأفراد، لأنهم أكثر حاجة للسيولة النقدية من الأفراد لما تتطلبه طبيعة أنشطتهم في المجتمع، فهم الموكلة إليهم مهمة تحقيق وإنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع على جميع المستويات والقطاعات وفي نفس الوقت هم الفئة الأكثر تعاملًا مع البنوك والمؤسسات المالية وهم من يعرف بكبار المودعين الذي يسعى البنك في عدم تضييع العلاقة معهم.

II. أسباب ومظاهر أزمة السيولة النقدية في الجزائر

1. أسباب أزمة السيولة النقدية

لا شك ان وراء كل أزمة أو مشكلة أسباب أدت إلى حدوثها ومظاهر توحى إلى وجودها وبالرجوع إلى أزمة نقص السيولة في الجزائر أكد الكثير من الخبراء أن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها نجد:

- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وبعض المنتجات الأخرى، مما جعل المواطن بين نارين، ارتفاع هذه الأسعار من جهة مما أضر كثيرا بقدرته الشرائية، والنقص الحاد في السيولة النقدية في مكاتب البريد والوكالات البنكية من جهة أخرى، مما جعله غير قادر على الوفاء بمتطلبات أسرته المعيشية، أي بعبارة أخرى أصبح المواطن بين نارين غلاء الأسعار ونقص السيولة النقدية؛ (ناصر، 2011)

- من بين أهم أسباب مشكلة شح السيولة في الجزائر في الفترة الراهنة الأزمة الصحية التي شهدها العالم والجزائر منذ مارس 2020، والإجراءات الوقائية التي تم فرضها للحد من انتشار الفيروس، الأمر الذي تسبب في تعليق معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية، نتج عنه تراجع عمليات التحويل المالي من طرف التجار ومسيري المؤسسات الاقتصادية في الحسابات البريدية والبنكية؛

- زيادة مستوى الإنفاق لدى المستهلك الجزائري في ظل هذه الجائحة بدافع الهمّة وعدم الثقة في المستقبل، وبالتالي زيادة الطلب على النقود في شكلها السائل، سواء من أجل الإنفاق المباشر أو الاكتناز خوفا من المستقبل، الأمر الذي شكل ضغطا كبيرا وعدم قدرة مراكز البريد على مواجهة الطلب على السيولة.

- من بين الأسباب أيضا نجد التعامل الكبير بالنقود المعدنية والورقية على حساب أدوات الدفع الأخرى، وتحمل بريد الجزائر أكثر من طاقته، بينما يفترض أن تتركز معظم السيولة بالبنوك نظرا لدورها في تمويل الاقتصاد، حيث أن بريد الجزائر يحتاج عمليا إلى مستوى سيولة مرتفع على حساب المؤسسات المصرفية، وذلك بالنظر لعدد زبائنه الذي يتجاوز 22 مليوناً، أي ما يمثل 80% من إجمالي زبائن النظام البنكي الجزائري، وهو ما يتسبب في التوزيع غير العقلاني للنقود، كما أن نسبة السيولة إلى إجمالي الكتلة النقدية في الجزائر يمثل حوالي 35%، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل الطبيعي في حدود 10%، لذا تبرز المؤشرات الأولى للهلع المالي بمؤسسة بريد الجزائر، مما يدفع



بأصحاب الحسابات الجارية إلى سحب أرصدهم كاملة، وهذا ما يقلل من حصة النقود الائتمانية التي تمثل في الاقتصاديات المتقدمة %95 من مجموع أدوات الدفع؛

- غياب ثقافة الادخار وانتشار ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري، بسبب نقص الثقة في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بعد النقص الحاد في السيولة النقدية الذي شهدته هذه المؤسسات في كل مرة، حيث أصبح الجزائريون يفضلون تخزين مبالغ نقدية عوضا عن ايداعها لدى البنوك والمؤسسات المالية، لأنهم في حالة إيداعها لا يمكنهم سحبها في الوقت الذي يحتاجونها فيه، حيث أصبحت البنوك تعاني من خروج كبير ومستمر للأموال دون أن تدخل إليه كميات أخرى مماثلة على الأقل، وكان ذلك سببا في تعميق الأزمة؛

- خبراء الاقتصاد والمالية في الجزائر، يقولون إن ما يعادل أكثر من 60 مليار دولار يتم تداولها في الأسواق الموازية، بعيدا عن الأطر البنكية، ما جعل غالبية الاقتصاد المحلي موازيا لا تستفيد منه الخزينة العامة ولا المصالح الجبائية، وهذا الأمر ساهم في إحداث أزمة سيولة في الجزائر.

- بعض أهل الاختصاص أقروا على أن بريد الجزائر ليس مسؤول عن النقص المسجل في السيولة النقدية، لأنها تعتبر قناة لتوزيع السيولة النقدية المتوفرة، وأن بريد الجزائر لا يمكنه إصدار الأوراق النقدية، وبالتالي فإنه يوفر ما هو متاح، فإن المسؤولية لا يمكن ان تقع على عاتقه، فمسؤولية نقص السيولة المالية بمراكز البريد عبر مختلف ولايات الوطن يتحملها البنك المركزي الجزائري الذي عجز عن توفير السيولة المالية المطلوبة. (شايب، ديسمبر 2018، الصفحات 213-214)

- يمكن القول إن مشكلة نقص السيولة النقدية في النظام المصرفي، ترجع في الأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية والبريدية مقارنة مع الدول الأخرى، فتشغيل مشروع العمل بنظام الدفع بالبطاقات وعبر الأترنيت والتعامل التجاري بما سيسمح بتقليص الحاجة إلى استخدام السيولة النقدية.

2. مظاهر أزمة السيولة النقدية في الجزائر

من أهم مظاهر أزمة نقص السيولة التي تعيشها الجزائر في الوضع الراهن نجد:

- تسجيل اكتظاظا كبيرا وطوابير أمام الشبايبك في عدد من ولايات الوطن، ووقوع في كثير من الأحيان مشادات وفوضى على مستوى هذه المكاتب البريدية والبنكية؛

- التذمر الكبير في أوساط زبائن البنوك والمؤسسات المالية، مما تسبب في شل عديد من المراكز البريدية الفرعية؛

- اضطراب الزبائن إلى الاصطفاف منذ الساعة السادسة والنصف صباحا أمام هذه المكاتب ليتمكنوا من استخراج بعض أموالهم من مختلف القطاعات: الصحة، التربية، البريد والمواصلات، المتقاعدين، الجماعات المحلية، التكوين المهني، التعليم...؛

- أزمة حادة في السيولة النقدية لدرجة أن أجور العمال والموظفين لا يستطيعون سحبها وفي أحسن الأحوال يسمح لهم بسحب مبالغ بسيطة؛

- في كثير من الأحيان تكون الموزعات الآلية للنقود معطلة، وفي أحسن الظروف فارغة من الأموال؛



- عدم حصول الكثير من الزبائن على أجورهم في وقتها المحدد بحيث قد يتحصل الكثير من الزبائن على مستحقاتهم النقدية بعد قرابة أسبوع أو أكثر من تاريخ صبتها في حسابهم؛
- عدم تمكن الزبائن الممتلكن لبطاقات بنكية والبطاقات الذهبية من سحب أموالهم بسبب عدم توفر السيولة بالموزعات الآلية حتى وإن توفرت فإن المبلغ تم تسقيفه بحيث يجب ألا يتجاوز 30000 دج.

III. واقع أزمات السيولة في الجزائر

تعتبر السيولة مدى قدرة المؤسسات المالية أو البنكية على تحويل أصل من الأصول إلى نقد بشكل سريع، ودون تكبد أي خسارة مع القدرة على تلبية طلبات السحب في أي وقت، وإلا فإنه ستحدث أزمة سيولة، وعليه يمكن التطرق لأهم التغيرات والعوامل التي يمكن أن تحدد مختلف أزمات السيولة التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطور الوضعية النقدية خلال الفترة 2011-2021، ونسبة التداول النقدي خارج البنك المركزي، والسيولة النقدية في كل من البنوك، البريد والخزينة العمومية.

1. تطور وضعية الكتلة النقدية من 2011 إلى 2021 في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية من النقود القانونية وشبه النقود والتي تتمثل في مختلف الودائع لأجل التي يمكنها التحول إلى نقد بشكل سريع، وبأقل تكلفة ممكنة، مع العلم أن النقود هي مجموع حجم التداول النقدي خارج البنك المركزي، حجم ودائع الاطلاع لدى البنوك، حجم ودائع الخزينة العمومية بالإضافة إلى حجم الودائع لدى الحساب الجاري البريدي.

الجدول رقم 03: تطور وضعية الكتلة النقدية للفترة 2011-2020 بالجزائر

الوحدة: ملايين الدينارات-نحاية الفترة

الكتلة النقدية M2 النقود وشبه النقود	شبه النقود	ودائع لدى الحساب البريدي الجاري	ودائع لدى الخزينة	ودائع للاطلاع	التداول النقدي خارج ب. م	النقود (الكتلة النقدية M1)	السنوات
9929.2	2787.5	515.3	518.7	3536.2	2571.5	7141.7	2011
11015.1	3333.6	590.3	758.7	3536.2	2952.3	7681.5	2012
11941.5	3691.7	621.1	860.2	3564.5	3204.0	8249.8	2013
13686.8	4083.7	694.5	788.8	4460.8	3658.9	9603.0	2014
13704.5	4443.4	707.4	537.2	3908.5	4108.1	9261.1	2015
13816.3	4409.3	759.4	405.0	3745.4	4497.2	9407.0	2016
14974.6	4708.5	774.5	261.3	4513.3	4716.9	10266.1	2017
16636.7	5232.6	863.6	241.9	5371.8	4926.8	11404.1	2018
16506.6	5531.4	913.1	273.3	4351.2	5437.6	10975.2	2019
17659.6	5757.8	1213.2	340.0	4210.0	6138.3	11901.8	2020

المصدر: تقارير بنك الجزائر.



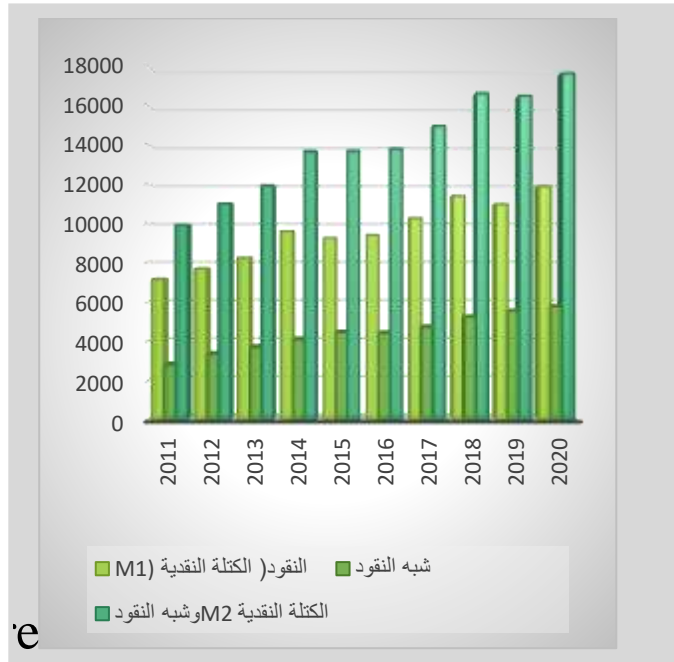
الجدول رقم 04: تطور وضعية الكتلة النقدية للفترة من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021 بالجزائر

الوحدة: ملايين الدينارات- نهاية الفترة

الكتلة النقدية M2	شبه النقود	ودائع لدى الحساب الريدي الجاري	ودائع لدى الخزينة	ودائع للاطلاع	التداول النقدي خارج ب. م	النقود (الكتلة M1)	الأشهر
17713.9	5719.1	1135.2	340.3	4329.1	6190.2	11994.8	جانفي
18252.7	5791.9	1159.9	340.3	4337.7	6226.1	12460.8	فيفري
18441.9	5778.8	1147.8	737.2	4500.1	6278.0	12663.0	مارس
18619.3	5873.7	1158.3	737.2	4452.7	6397.5	12745.6	أفريل
18922.8	5985.3	1140.0	737.2	4586.0	6474.4	12937.6	ماي
18957.3	5934.6	1177.9	737.2	4587.9	6519.7	13022.7	جوان
19404.7	6040.7	1179.4	737.2	4745.9	6701.2	13363.6	جويلية
19482.7	6049.2	1165.7	737.2	4787.3	6743.3	13433.5	أوت
19633.5	6035.2	1192.0	737.2	49224	6746.6	13598.2	سبتمبر

المصدر: تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم 01: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 2011-2020



e

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر



الشكل رقم 02: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يلاحظ من التمثيل البياني أعلاه أن تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2011 - سبتمبر 2021 في تزايد مستمر، حيث سجلت 9929.2 مليار دينار سنة 2011 وارتفعت إلى 19633.5 مليار دينار في سبتمبر 2021، إلا أن نسبة الكتلة النقدية M1 تمثل أعلى نسبة من الكتلة النقدية M2 مقارنة بشبه النقود (الكمبيالات، سندات الخزينة،...)، وهذا ما يفسر أهمية هذه النقود بالنسبة للكتلة النقدية M2، حيث سجلت الكتلة النقدية M2 7141.7 مليار دينار سنة 2011 مع تسجيل ودائع الاطلاع (لدى البنوك) 3536.2 مليار دينار كأعلى نسبة من هذه النقود (الكتلة النقدية M1) بالمقارنة مع التداول النقدي خارج البنك المركزي، ودائع الخزينة، وودائع الحساب الجاري البريدي، لكن خلال الفترة 2015 - 2017 فقد انخفض حجم الودائع للاطلاع مقارنة بالتداول النقدي خارج البنوك، حيث قدر حجم ودائع للاطلاع سنة 2016 بـ 3745.4 مليار دينار، بينما حجم التداول النقدي فقدر بـ 4497.2 مليار دينار، ليعود في لارتفاع من جديد سنة 2018 إلى 5371.8 مليار دينار مقابل 4926.8 مليار دينار بالنسبة لحجم التداول النقدي خارج البنوك، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا ليعود في الانخفاض من جديد سنتي 2019 و2020 واستمر هذا الوضع حتى سبتمبر 2021 حيث سجل حجم التداول النقدي أندا 6746.6 مليار دينار في حين قدر حجم الودائع للاطلاع 49224 مليار دينار.

في المقابل سجل حجم الودائع لدى الخزينة ارتفاع محسوس من سنة 2011 إلى غاية 2013 حيث قدر بـ 860 مليار دينار كأعلى نسبة خلال هذه الفترة، ثم استمر في الانخفاض من سنة 2015 إلى غاية 2019 حيث سجل 273.3 مليار دينار ليعود في الارتفاع من جديد خلال سنة 2021 إلى أن وصل 737.2 مليار دينار،



وهذا التذبذب في ودائع الخزينة راجع لتدني إيداعات المؤسسات العمومية بدء من سنة 2015، كما أن هذه الودائع تمثل أقل نسبة بالنسبة للكتلة النقدية.

أما عن ودائع الحساب البريدي الجاري فسجلت 515.3 مليار دينار سنة 2011، وهي في زيادة مستمرة إلى غاية سبتمبر 2021، حيث وصلت 1192.0 مليار دينار، كأعلى حجم بالنسبة لهذه الودائع، وهذا راجع لانتشار الواسع لشبكة مكاتب البريد عبر التراب الوطني.

وبإضافة الودائع لأجل (شبه النقود) للكتلة النقدية $M1$ نجد الكتلة النقدية $M2$ ($M1 = M2 +$ شبه النقود)، بالرغم من أن هذه النقود في ارتفاع مستمر، حيث سجلت 2787.5 مليار دينار سنة 2011، ووصلت سبتمبر 2021 إلى 6035.2 مليار دينار، إلا أن هذا النوع من النقود لا يمثل نسبة كبيرة من الكتلة النقدية $M2$ ، ولا يعتبر مرتفعا جدا نظرا لكونه مرتبط بمستوى الدخل المنخفض للفرد الجزائري، وأيضا العائق العقائدي فيما يخص معدل الفائدة (الربا) المطبق على هذه الودائع.

2. حساب نسبة تغير الكتلة النقدية $M2$ خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021

تحسب نسبة تغير الكتلة النقدية $M2$ خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021، بحساب النسبة المئوية للفرق بين السنة اللاحقة والسنة السابقة.

مثال: حساب نسبة تغير $M2$ للسنة 2012

$$(11015.1 - 9929.2) * 100 / 9929.2 = 10.9\%$$

الجدول رقم 05: نسبة تغير الكتلة النقدية $M2$ خلال الفترة 2011-2020 بالجزائر.

السنوات	الكتلة النقدية $M2$ (النقود وشبه النقود)	تغير $M2$ (%)
2011	9929.2	-
2012	11015.1	10.9
2013	11941.5	8.41
2014	13686.8	14.62
2015	13704.5	0.13
2016	13816.3	0.82
2017	14974.6	8.38
2018	16636.7	11.33
2019	16506.6	-0.78
2020	17659.6	6.99

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر



الجدول رقم 06: نسبة تغير الكتلة النقدية M2 خلال الفترة جانفي 2021-سبتمبر 2021 بالجزائر.

الأشهر	الكتلة النقدية M2 (النقد وشبه النقد)	تغير M2 (%)
جانفي	17713.9	0.30
فيفري	18252.7	3.04
مارس	18441.9	1.03
أفريل	18619.3	0.96
ماي	18922.8	1.63
جوان	18957.3	0.18
جويلية	19404.7	2.36
أوت	19482.7	0.40
سبتمبر	19633.5	0.77

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة تغير M2 ارتفعت في سنة 2012 بنسبة 10.9% عنها في سنة 2011، لكن في سنة 2013 فقد تراجعت نسبة الارتفاع بما يقارب 2%، بينما في سنة 2014 فقد عرفت نسبة الزيادة قفزة نوعية قدرت بـ 14.62%، أما في سنتي 2015 و 2016 فقد سجلتا زيادة منخفضة جدا لا تتجاوز 1%، وعادت لارتفاع في سنة 2017 بزيادة معتبرة وصلت إلى 8.38%، وواصلت الارتفاع إلى غاية عام 2019 الذي عرف تراجع أو نقصان في الكتلة النقدية بـ 1% تقريبا، لتعود من جديد للارتفاع سنة 2020 بزيادة قدرها 7% تقريبا، أما خلال سنة 2021 فقد عرفت تراجع في نسبة الزيادة تراوحت تقريبا بين 1% و 3%، وهذا راجع للوضع الصحي الذي عاشته الجزائر خلال هذه الفترة وتراجع النشاط الاقتصادي ومرور الجزائر بأزمة سيولة خانقة مست كل القطاعات.

استخدام السيولة النقدية.

IV. وسائل الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من أزمة السيولة في الجزائر

مع التطور التكنولوجي الحاصل في شتى الميادين وخاصة القطاع المصرفي، أضحت لوسائل الدفع الإلكتروني أهمية بالغة خاصة في هذا القطاع، وفي ظل أزمات السيولة النقدية التي تصيب اقتصاديات الدول، لا بد من تفعيل الدفع الإلكتروني لما له من دور فعال في التخفيف من هذه الأزمات.

1. الإجراءات والحلول المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للتقليل من أزمات السيولة:

- منذ بداية ظهور أزمة السيولة في الجزائر قامت السلطات النقدية باتخاذ إجراءات عديدة في سبيل إيجاد حل أو بالأحرى الحد من هذه الأزمة على مستوى مراكز البريد والوكالات البنكية ومن بين هذه الحلول نجد:
 - ضخ السيولة النقدية من خلال طرح العملة الورقية الجديدة من فئة ألفي دينار للتداول منذ 19 مارس 2021؛
 - استحداث لجنة مراقبة مشتركة للحد من هذه الأزمة، وتلبية احتياجات كل المراكز البريدية؛



- غلق الحسابات والسجلات التجارية ومنع فتحها لدى مؤسسة بريد الجزائر، وجعلها من اختصاص البنوك بهدف تسوية مشكلة السيولة التي تمتصها المعاملات التجارية؛
- قرر بنك الجزائر تخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية من 6% إلى 3%، وكذا تفعيل العمليات الرئيسية لإعادة التمويل لشهر واحد، وهذا ما سيسمح بتحرير سيولة إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- تسقيف المبالغ المالية التي يمكن سحبها يوميا من طرف الأفراد والمؤسسات على مستوى مراكز بريد الجزائر، وحتى البنوك؛ - حثت وزارة المالية المواطنين والمؤسسات إلى التوجه نحو التعاملات الالكترونية للتخفيف من أزمة السيولة؛
- حثت وزارة التجارة المؤسسات على توفير خدمة الدفع الإلكتروني لزيائنها، مع ضرورة تشجيع المواطنين على التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني؛
- حتمية الاعتماد على الدفع الإلكتروني، وفرضه إجباريا عن طريق القانون على المؤسسات والمتعاملين؛
- الإسراع في تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني وتعميمه، ونشر ثقافة استعماله بين أفراد المجتمع الجزائري، وجعله إجباريا؛
- تعميم استخدام البطاقة البنكية والبريدية، حيث إن عمليات الاكتناز في الاقتصاد الجزائري مازالت مستمرة خلال هذه السنوات وبوتيرة متزايدة، ما يتسبب في تراجع سرعة تداول النقود في السوق المالي والنقدي، ويبقى الحل هنا ضرورة تبنى أنظمة دفع إلكترونية مع تعميم استخدام البطاقة البنكية في الدفع الإلكتروني وذلك من خلال:
- زيادة عدد الموزعات الآلية؛
- زيادة عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في المحلات التجارية؛
- زيادة عدد البطاقات البريدية والبنكية، ليكون هناك توافق بين عدد البطاقات والعملاء وعدد المكاتب البريدية؛
- فيما يخص تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني تم التوزيع المجاني لنهائيات الدفع الإلكتروني TPE، مع توفير خدمة المرافقة والصيانة المقدمة للتجار المصرح لهم بمزاولة أنشطتهم خلال فترة الحجر الصحي، وقد عرفت خاصية الدفع عبر الانترنت عبر منصة بريد الجزائر زيادة من حيث عدد العمليات، حيث تم تسجيل ارتفاع كبير في عدد العمليات المنفذة خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، كذلك ارتفاع في عدد العمليات المنفذة على أجهزة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر.

2. مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمات السيولة:

إن تفاقم أزمة السيولة في الجزائر وزيادة حدتها على غير المألوف جعل السلطات الجزائرية تتخذ بعض الإجراءات والحلول للحد من هذه الأزمة التي أصبحت هاجسا يورق كل فرد في المجتمع خاصة والاقتصاد الوطني عامة، إلى أن هذه الإجراءات وبالرغم من أنها خففت ولو بالقليل من أزمة السيولة لكنها لا تعتبر حلولا جذرية ونهائية لها، ودليل على ذلك استمراريتها إلى حد الآن، وكحل لهذه الأزمة والحد منها بصورة نهائية يرى الكثير من الخبراء الماليين في الجزائر أنه البد من الإسراع في استخدام آليات الدفع الإلكتروني واجباريته في المؤسسات العمومية مثل سونلغاز، اتصالات الجزائر، سوناطراك، ونفطال والمحلات التجارية الخاصة، بالإضافة إلى سداد فواتير الكهرباء



والماء والهاتف والانترنت، وشراء تذاكر الطيران والدفع لدى الفنادق وغيرها من العمليات والخدمات المالية الأخرى، وهذا بالموازاة مع توزيع أجهزة القارئ الآلي أو ما يعرف بـ TPE على أكبر عدد من التجار، لأنه عندما يكون هناك استعمال للبطاقة البنكية أو البريدية إجباريا في كثير

من الأماكن يكون أصحاب هذه البطاقات مجبرين على تغذية رصيدهم بالأموال، وبالتالي ستعود السيولة تلقائيا إلى البريد والبنوك من جديد، حيث أكد خبراء اقتصاديون أن الأزمة سببها سوء التسيير وضعف الرقمنة واستمرار الفرد الجزائري على التعامل بالنقود الورقية والمعدنية، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من تداول هذه العملات وبالتالي تقليص الحاجة إلى طباعة الأوراق المالية .

وليس هذا فحسب فإن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني من شأنه القضاء على أزمة السيولة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، ففي كل مناسبة اجتماعية تجد البنوك ومؤسسات البريد التي تخدم المالكين من الزبائن عاجزة عن تلبية طلباتهم، بالإضافة إلى القضاء على مشكلة الطوابير الطويلة التي تشهدها مؤسسات البريد لدفع مختلف الفواتير من كهرباء، غاز، ماء وهاتف وغيرها، كما أن تفعيل الدفع الإلكتروني سيساهم في القضاء على مشكلة الأوراق المالية المزورة، وحماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين خاصة عند التعامل مع مبالغ كبيرة، والذي من شأنه أن يكلف بعض الشركات خسائر كبيرة، إلى جانب حماية الزبائن من عمليات السرقة، كما أن استخدام نظام الدفع الإلكتروني سيساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنقطة أو نقطتين على أقل تقدير .

مما سبق يمكن القول أن لوسائل الدفع الإلكتروني دور كبير وأهمية بالغة في التقليل من أزمة السيولة، وذلك لأنه سيساعد في الحد من تداول السيولة النقدية وتخفيض الطلب على النقود، حيث تسوى المعاملات إلكترونيا دون الحاجة للنقود الملموسة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، فال يضطر العميل التوجه إلى المراكز البريدية أو الوكالات البنكية للقيام بجميع معاملاته المصرفية، حيث أن الاقتطاع يتم إلكترونيا مما يخفف من أزمة السيولة النقدية.

الخاتمة

تم التطرق إلى معرفة واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال دراسة تطور عدد الصراف الآلي وتطور مختلف عمليات السحب والدفع منه، بالإضافة إلى تطور عمليات الدفع عبر شبكة الانترنت، حيث عرف هذا التطور تزايد ملحوظ خلال الفترة 2016 إلى غاية أفريل 2022، لكن عمليات الدفع الإلكتروني عرفت تزايدا محتشما مقارنة بعمليات السحب، وذلك راجع لنقص ثقافة الدفع لدى الفرد الجزائري، وأن من بين وسائل الدفع الإلكتروني الأكثر رواجاً في الجزائر هي البطاقة الذهبية فهي تعتبر بطاقة سحب ودفع في آن واحد صادرة عن بريد الجزائر، ويمكن استعمالها أيضا عبر الشبايك البنكية، فهي تستعمل بطريقة سهلة جدا لتسديد مختلف الفواتير من كهرباء أو غاز وحتى فواتير المشتريات وتعبئة رصيد الهاتف النقال.

وبما أن للسيولة النقدية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني بالنسبة لمختلف الأعوان الاقتصاديين ونقصها يترتب عنه آثار وخيمة تعود على الأفراد ومختلف الهيئات والمؤسسات المالية، قد يؤدي إلى حدوث أزمات سيولة خانقة يصعب



الخروج منها، خاصة وأن المجتمع الجزائري يغلب عليه طابع الاحتفاظ بالنقود خارج البنوك، والتعامل أكثر بالنقود التقليدية في صورتها الورقية أو المعدنية المموسة خوفا من المجهول، بالرغم من انتشار وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

وعليه فيمكن القول أن لوسائل الدفع الإلكتروني أهمية بالغة ودور مهم في التقليل أو الحد من أزمات السيولة في الجزائر كغيرها من دول العالم، فاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في تنفيذ مختلف المعاملات والعمليات الاقتصادية الكترونيا عبر شبكة الانترنت من شأنه أن يقلل من الطلب على السيولة، وبالتالي نقص التداول النقدي خارج البنوك أي التقليل من أزمات السيولة إلى حد ما، لكن هذا الأمر يتطلب نظام مصرفي فعال يشجع الأفراد على الاحتفاظ بمدخراتهم لدى البنوك وتعزيز ثقتهم في المنظومة المصرفية بالجزائر.

اختبار الفرضيات

- أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الأولى: تمتلك الجزائر وسائل دفع الكتروني حديثة ومتنوعة، وذلك أن وسائل الدفع الإلكتروني المستعملة عبر شبكة الانترنت مازالت محتشمة وغير متجددة رغم الجهود المبذولة لتطويرها.
- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية المتعلقة بأن أزمات السيولة التي عرفتها الجزائر ظرفية وعابرة، وذلك بانها سرعان ما ترجع السيولة لتوافرها في كل من البنوك والبريد بمجرد زوال السبب.
- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة فيما يخص أن لوسائل الدفع الإلكتروني دور مهم في التقليل من أزمات السيولة، وذلك ألن وسائل الدفع الإلكتروني المستعملة عبر شبكة الانترنت تقلل من الحاجة إلى الطلب على السيولة النقدية وتحد من نسبة التداول النقدي خارج البنوك، وبالتالي فإنها ستساهم إلى حد ما في التقليل من أزمات السيولة والآثار المترتبة عنها.

قائمة المراجع

- بريش عبد القادر، للبنوك. (2005-2006). التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك.
- سليمان ناصر. (2011). أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول. مجلة الباحث العدد 9، 269.
- شايب محمد. (2016-2017). أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الحديثة والمقاصة الآلية كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي إلكتروني بالجزائر. أطروحة دكتوراه.
- كبري فتيحة. (جوان 2018). سماحي أحمد، تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الوطني الرقمي. مجلة les cahiers du mecas، العدد 14،.
- محفوظ بصيري. (أكتوبر 2011). نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الفع الجديدة. مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 11، عدد 04.
- محمد شايب. (ديسمبر 2018). الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE،.